على طلب المشكر اى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها
من علام الغيوب قوله لان اسم فاعل فعل محذوف هو المختار وقيل هو مبتدأ ما
بعده خبره قوله لان ابراز ما سيتجدد فيه انه ان اريد بالابراز فى معرض الثابت
الابراز فى معرض الثابت مطلقا فلا نسلم توقفه على ان يكون لهل اختصاص بالفعل
فضلا عن مزيد الاختصاص وان اريد بالابراز فى معرض الثابت الدائم فانما يتوقف
على ان يكون لهل اختصاص بالفعل فيكون الاصل دخوله عليه فان الاسمية انما تفيد
الدوام عند العدول عن الاصل الذى هو الفعلية لا على ان يكون لها مزيد اختصاص
ولهذا كان افانتم شاكرون ايضا ادل من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون وانما كان
فهل انتم شاكرون مع كون فهل انتم شاكرون ادل من فهل تشكرون وفهل انتم
تشكرون على ان لهل مزيد اختصاص بالفعل محل تامل وغاية ما يمكن ان يقال
انه فرع كونه ادل من الامثلة الثلاثة على ما ذكر ولا شك فى توقف مجموعها عليه
على ان الفعل فى الادلية على الاولين فى صورة مزيد الاختصاص اظهر واسلم من
المناقشة فلا بعد بتفريعها بهذا الاعتبار عليه كذا قيل وفيه ان حاصل هذا
الوجه اختيار الشق الثانى وقول الشارح فيما بعد لانه الذى يقصد به الدلالة
على الثبوت وابراز ما سيتجدد فى معرض الموجود ينادى على فساده مع ان توسط قوله
لان ابراز ما سيتجدد وجعله هو العلة فى الادلية بالنظر الى الاولين يبعد هذا
التوجيه غاية البعد على ان النظر على قوله لان ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت
لم يندفع حينئذ والاسعد ان يقال ان ما سيتجدد له جهتان احداهما ان يكون استقبال
تجدده بالنظر الى ذاته فقط بمعنى انه مستقبل وتجدده لم يقع فيما قبل وبهذا الاعتبار
تستوى ابرازه فى معرض الثابت بعد هل وبدونها وعلى تقدير اختصاص لها بالفعل وعلى
تقدير عدمه فى كونه ادل على كمال العناية بحصوله والثانى ان يكون مع استقبال تجدده بحسب
ذاته له استقبال تجدد ايضا بالنظر الى لفظ داخل عليه له بالاستقبال اختصاص كلفظ هل فهما اكثر
فيه فبالاعتبار الاول لا يتوقف الفعل فى ادلية المثال المذكور على ... على
اختصاصها بالفعل فضلا عن توقفه على مزيد اختصاصها به ولا يضر فانه ليس المقصود
هنا وبالاعتبار الثانى يتوقف الفعل فى تلك الادلية على الاختصاص ويحصل على تقدير
مزيد الاختصاص وان لم يتوقف عليه بالنظر الى المثالين الاولين لكنه لا ينافيه ان يكون
له علة اخرى كنفس الاختصاص كما تقدم بطرحه فى تعليل السكاكى فهم هل رجل عرفت
حيث الزمه المصنف ما الزمه ورد عليه الشارح وهو المراد هنا واى اصل

لعدم ذكر الدوام

ان معنى

ان معنى قوله لان ابراز ما سيتجدد الخ ان الابراز ما حقه ان يذكر بلفظ الفعل مفيد
لاستقبال التجدد بالنظر الى ذاته وبالنظر الى شئ داخل عليه ادل على كمال العناية
بحصوله ولا شك ان تلك الكيفية الملحوظ فيها الجهتان لا يكون الا مع اختصاص للشئ الداخل
عليه به اى السعد واما ذكر المزيد فقد عرفت وجهه فتامل قوله وقد اعتبر فى هذه شيئان هما
الدوام والحركة وفى الاولى شئ واحد وهو الحركة فيه ان الوجود فى الاول محمول وحينئذ
يكون النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلاثة اشياء
لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة
بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة قوله شرح الاسم قال قدس سره قد يطلب بما
الشارحة للاسم بيان انه لاى معنى وضع ومآله الى طلب التصديق وجوابه بايراد لفظ
اشهر وهذا بالمباحث اللغوية انسب وقد يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا
وجوابه ما هو حد له بحسب الاسم والمطلوب هو التصور وهذا بالمباحث الحكمية انسب
انتهى وعلى هذا ينبغى ان يكون اطلاق كونه ما الشارحة للاسم مما يطلب به التصور فقط
على سبيل التغليب قوله كقولنا اى قول احدنا لمن يعرفه طالبا فى عبارة الشرح قوله ما يراد
ذاتيا له نحو ان يقال هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قوله ان يطلب اولا
شرح الاسم توقف طلب الوجود على تقدم شرح الاسم انما هو بالمعنى الاول الذى هو
الاجمال فقط لو سلم واما شرح الاسم على التفصيل فينبغى ان يتقدم على طلب الوجود
رعاية لما هو الاولى فان الانسب ان يطلب تفصيله اولا ثم وجوده ولا
استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم لا شك ان من لم يتصور مفهوما بخصوصه استحال
منه طلب وجود ذلك المخصوص لكنه لا يقتضى تقدم طلب ما على طلب هل اذ لا يلزم ان
يكون المطلوب بهل وجود شئ مخصوص بل يكون ان يكون وجود امر مجمل مثلا اذا
سمعنا لفظ العنقاء وتصورنا انه موضوع لمعنى جاز ان نسأل عن ان ما وضع له كائنا ما
كان هل موجود اولا ولا خفى فى امكان هذا السؤال وصحة الجواب بانه موجود
او ليس بموجود وامكان التصديق به ويكفى فى هذا التصديق تصور الموضوع بكونه
موضوعا له اللفظ قوله والفرق بين المفهوم الخ اشارة الى الفرق بين الحدود والحد
حقيقيا كان او اسميا دفعا لما يتوهم من عدم الفرق الخ قوله لما كان لها حقائق
الخ يعنى ان لها اعتبارين اعتبار كونها حقائق واعتبار كونها مفهومات فبالاعتبار
الاول يكون حدودها حقيقية وبالثانى اسمية وظاهر كلامه ان شرح الاسم لا
او تفصيلا حد له اسمى وذلك مبنى على عدم الفرق بين الحد اللفظى والاسمى والشارح

المفهوم مجمل